قضايا سياسية

اسم المقال: إشكالية تشكيل الحكومات وتداعياتها على الاداء الحكومي في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.د. علي حسين ياسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1355
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إشكالية تشكيل الحكومات وتداعياتها على الاداء الحكومي في العراق بعد عام 2003[▽]

The problematic formation of governments and their repercussions on government performance in Iraq after 2003

م.د. علي حسين ياسين* Dr. ALI HUSSEIN YASEEN

الملخص :

أن دراسة تشكيل الحكومات العراقية بعد عام 2003 ليس بالأمر اليسر وذلك لتداعيات التشكيل على بنية الدولة والمؤسسات الرسمية وتكريسها لمبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية وتأثيرها الكبير في طبيعة وأداء الحكومة العراقية ، فأزمة تشكيل الحكومات أبتدات من عمل مجلس الحكم الانتقالي وصولاً لانتخابات تشرين 2021 بسبب طبيعة العلاقة بين الفرقاء بوصفها علاقة تنافسية بين قادة الكتل الداخلة في البرلمان وسوء فهم لألية التفاوض، فالتفاوض بين الكتل والاحزاب السياسية هو الفرض المتبادل وليس العرض المتبادل للمطاليب والشروط والذي جعل من تلك المفاوضات غير مجدية وبالتالي لم يتحقق مبدأ التفاوض السياسي الناجح ، فضلاً عن ذلك فان الدراسة تبحث عن تداعيات التأخر في تشكيل الحكومة على تدني الاداء الحكومي والخوف من تاثير ذلك على الامن القومي العراقي وأعطاء فرصة للقوى الخارجية للتدخل في الشأن الداخلي ، وبيان مدى الاستفادة من التنوع الاثني والقومي في حسم المسائل الخلافية لصياغة هوية وطنية جامعة تنعكس بشكل ايجابي تجاه الاداء الحكومي .

الكلمات المفتاحية :الاثنية ، القوانين الانتخابية ، التحالفات السياسية ، الاداء الحكومي .

Abstract:

The study of the formation of Iraqi governments after 2003 is not easy، due to the repercussions of formation on the structure of the state and official institutions and their dedication to the principle of sectarian and ethnic quotas and its great impact on the nature and performance of the Iraqi government The crisis of the formation of governments is the beginning of the work of the Transitional Governing Council and continued up to the October 2021 parliamentary elections due to the competitive nature of the relationship

▽ تاريخ الاستلام 28 /10 /2022 تاريخ القبول 200/11/25 تاريخ النشر 2023/12/31

* كلية العلوم السياسية_ جامعة الموصل alih.y@uomosul.edu.iq

between the political parties. Those parties tend to dictate their demands instead of negotiating a common ground, in a way that renders any negotiation futile.

In addition، the study looks into the repercussions of the delay in forming the government on government performance, its effect on Iraqi national security and the possibility of allowing external actors to interfere in Iraqi internal affairs. Further, this study aims to explain the extent of benefiting from ethnic and national diversity in resolving contentious issues to formulate a comprehensive national identity that is reflected positively in the government's performance.

key words :Ethnicity، electoral laws، political alliances، government performance.

المقدمة :

تعد أشكالية تشكيل الحكومات العراقية أبرز سمات المسار السياسي في العراق الجديد بعد عام 2003 وذلك لتداعيات التشكيل على بنية الدولة والمؤسسات الرسمية وتكريسها لمبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية فضلاً عن العوز التشريعي والتي أنعكست سلباً على الاداء الحكومي بشكل أساس ، فأزمة تشكيل الحكومات أبتدات من عمل مجلس الحكم الانتقالي وصولاً لانتخابات تشرين 2021، وبسبب طبيعة العلاقة بين الفرقاء بوصفها علاقة تصارعية وليست تنافسية فقد شهدنا نوعاً آخر من التفرد والاستبداد بين قادة الكتل الداخلة في البرلمان وسوء فهم تلك الكتل لالية التفاوض، فالتفاوض الموجود عندهم هو الفرض المتبادل وليس العرض المتبادل للمطاليب والشروط والذي جعل من تلك المفاوضات غير مجدية وبالتالي لم يتحقق مبدأ التفاوض السياسي الناجح بل تنتهي على الاغلب المفاوضات الى خلافات لا اختلافات وتصفيات لا تسويات ومساومات على أسس أثنية وتستخدم عند ذلك القوى السياسية تراجيديا المكون الذي تنتمي اليه لتحقيق مصالحها ماينعكس سلباً تجاه تنفيذ الحكومة لالتزاماتها في تحقيق الاستقرار المنشود .

ومن خلال ذلك يتبين بان العملية السياسية في العراق ومارافقها من اشكالات عدة سواء كانت سياسية _ دستورية_ ثقافية _ اجتماعية أم طائفية اثرت بصورة مباشرة على طبيعة وآداء الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 والتي انعكست بدورها على مجمل العملية السياسية .

أهمية الدراسة:

مما سبق يمكن القول أن أهمية هذه الدراسة متأتية من عدة اعتبارات يمكن أيجازها بالاتي :

1- أن التاخر في تشكيل الحكومة له تداعيات على تدني الاداء الحكومي والخوف من تاثير ذلك على الامن القومي العراقي وأعطاء فرصة للقوى الخارجية للتدخل في الشأن الداخلي .

2- أن دراسة الاشكاليات محاولة مبكرة لمعرفة العوامل المسؤولة عن الانقسامات والتحالفات بين تلك القوى السياسية وتاثرها على الاداء الحكومي .

3- أن التنوع الاثني في العراق أسهم في تعدد الرؤى والاتجاهات وتداعياته في عدم حسم أغلب المسائل الخلافية وصياغة هوية وطنية جامعة تنعكس بشكل أيجابي تجاه الاداء الحكومي .

4- إن دراسة موضوع القوى السياسية العراقية قد تفضي بالنتيجة إلى تشكيل رؤية متكاملة لآليات الحل بعد تشخيص المشكلات ومحاولة تقديم توصيات يمكن اتباعها لتجاوز هذه الأزمات المزمنة .

أشكالية الدراسة :

تنبع اشكالية الدراسة من تساؤل رئيس مفاده : (ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاوضاع الغير طبيعية التي رافقت عملية بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 اثرت بشكل كبير في طبيعة وأداء الحكومة) فضلاً عن القصور التشريعي والمحاصصة الطائفية والعرقية من جانب النخب السياسية التي أنعكست سلباً خلال مراحل تشكيل الحكومات المتعاقبة .

فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : أن عدم أستكمال تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة ضمن المدد المحددة أنعكست سلباً تجاه تدني الاداء الحكومي وتباطى بناء دولة المؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي .

منهجية الدراسة : لاعطاء الموضوع أهميته العلمية تطلب الاعتماد على منهج التحليل النظمي المتمثل بإنموذج (المدخلات / المخرجات)، مع الاستعانة ببعض المناهج الاخرى بحسب متطلبات الدراسة في مواضع محددة كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي من دون الاخلال بالمنهج الرئيس.

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم هيكلية البحث على محاور ثلاثة فضلاً عن المقدمة والخاتمة ذُكر فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات وإذ تناولت الدراسة في أولهما التنوع الاثني والبيئة الانتخابية بعد 2003 ، فيما تطرق الثاني لدراسة أشكالية الانتخابات وتشكيل الحكومات المتعاقبة ، وآخيرا جاء المحور الثالث لبحث تداعيات تشكيل الحكومات العراقية وتدني الاداء الحكومي .

أولا : التنوع الاثني والبيئة الانتخابية بعد 2003

اتسمت الحياة السياسية للفترة التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بشمولية (دينية، مذهبية، قومية) ذات مشارب فكرية وعقائدية مختلفة وتغيير نظام الحكم من رئاسي يعتمد على المركزية المطلقة الى نظام برلماني ديمقراطي ، وإذ سجلت تلك المرحلة واقعا أحدثته ظروف المرحلة بتغييراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما رافقها من تداعيات وأزمات خطيرة الأمر الذي أسس لصعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية فضلا عن معضلة التدخل الخارجي التي آثرت بشكل مباشر في طبيعة التحالفات وتشكيل الحكومات المتعاقبة ، على ضوء ذلك قسم هذا المحور الى :

1 _ التكوين الاثني للمجتمع العراقي :

يمتاز المجتمع العراقي بدرجة كبيرة من التنوع الاجتماعي والثقافي ، ولظاهرة التعددية الاثنية فيه بُعدان أساسيان: أحدهما البُعد الديني الطائفي، وتعبر عنه مجموعات من الفرق الإسلامية (جماعة أهل السنَّة والشيعة الإمامية) والمذاهب التوفيقية غير السماوية (الصابئة واليزيدين) والمسيحيين بطوائفهم المختلفة، والكلدان، والآشوريين، والسريان، والأرمن، والآشوريون، والآخر لغوي– قومي تعبر عنه الأقليات التي تتخذ من غير العربية لغة أولى في تعاملها (كالأكراد، والتركمان) [1]. حيث تركز الوجود الشيعي في جنوب العراق ، وأن شيعة العراق خليط من قوميات متعددة هي العرب وهم الغالبية العظمى والتركمان والأكراد الفيلية والشبك، أما السُنَّة العرب يتمركزون في وسط وغرب البلاد، خاصة في

(1) علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ، ص110.

محافظات (بغداد، الأنبار ديالى، صلاح الدين، نينوى) فضلا عن تواجدهم في كركوك والبصرة وذي قار[1]. والركن الاساسي الاخر هي القومية الكردية في المحافظات الشمالية ويسكنها شعب متجانس عرقيًّا، وتختلف التقديرات بشأن عدد الكرد كما هو الحال بالنسبة لباقي القوميات والاديان ، ومركز تواجدهم الرئيسي في أربيل والسليمانية ودهوك بالاضافة الى تواجدهم كذلك في الموصل وكركوك وديالى ، ناهيك عن التركمان وهي القومية الثالثة بعد العرب والأكراد، تمتد مناطقهم من الشمال الشرقي لمنطقة تل عقرة وتل عفر في الموصل إلى الجنوب الشرقي من مندلي في ديالى، وهو الخط الفاصل بين التواجد العربي والتواجد الكردي [2] . وتعد كركوك من أكبر مناطق تجمعهم خصوصًا في المركز وللتركمان اختلاط مذهبي كما للعرب والأكراد بين معتنقي المذهبين (سُنَّة وشيعة) وهناك أقليات صغيرة تقوم على أساس ديني وليس عرقيًا أبرزها (الطائفة اليزيدية وتقطن في محافظة نينوى فيما يقطن الصابئة المندائيون محافظات البصرة وميسان وبغداد ويختلف الباحثون حول أصولهم القومية فيما يقطن الكلدان والآشوريون في محافظات بغداد، والبصرة، والموصل، وكركوك، وبعض مناطق الشمال كزاخو، وفي الحبانية غرب العراق– الأنبار[3] .

2 _ البيئة الانتخابية العراقية بعد 2003 :

أن النظام الانتخابي أحد العناصر الرئيسة التي تؤثر في كيان الأحزاب وهيكلها، وعلاقاتها بالرأي العام وهذا ما يفسِّر تمسك بعض الأحزاب بنظام انتخابي معين أو رغبتها في تغييره حسب ما تمليه مصالحها في إبقاء الأمر الواقع أو تعديله [4] . ومن هنا تنبع أهمية دراسة قوانين الانتخاب التي اعتمدت عليها القوى السياسية العراقية حيث صدر قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 ليحل محل أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 96 لسنة 2004، حيث أصبح العراق دوائر انتخابية متعددة، وبذلك يتألف مجلس النواب من 275 مقعدًا، منها 230 مقعدًا تُوزَّع على الدوائر الانتخابية و45 مقعدًا تعويضيًّا [5]. وقبيل الانتخابات النيابية لعام 2010 صدر قانون الانتخابات رقم 26 لسنة 2009 حيث أعتمد قانون

---

(1) خليل الربيعي، التركيبة المذهبية في العراق، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، متاح على الرابط:info@mcsr.net .

(2) نجم الدين فارس ، البنية الاجتماعية واثرها على النظام السياسي في العراق ، بحث منشور في صحيفة الحوار المتمدن ، العدد 6655 ،تاريخ النشر 2020/8/23 والمتاح على الرابط :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=689455.

(3) أحمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق ، (بغداد: مطبعة السلام، 1982) ، ص170

(4) عمر حلمي فهمي، الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية (القاهرة: دار الثقافة الجامعية – جامعة عين شمس، 1988)، ص ص193_194.

(5) للمزيد من التفاصيل، انظر: قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005.

الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 بعدما صادق عليه مجلس الرئاسة في 9/ 12/ 2009 ، بعد مشاورات صعبة صاحبتها تفاعلات مختلفة بين القوى السياسية العراقية، استمرت طيلة خمسة أشهر أدت إلى تأجيل الانتخابات إلى شهر أذار 2010، بعد أن كان مقررا قيامها في 18 كانون الثاني 2010، وهذا التعديل تم على وفق مرحلتين بعد النقض الرئاسي مع إصدار قرار تفسيري رافق التعديل الأخير الذي تم بالتوافق لتلافي النقض الثاني ولعل أهم ما يمكن أن نستخلصه من هذا القانون مقارنة بما تم تعديله أعطاءه دور اكبر للأقليات، والمقاعد التعويضية لبعض المحافظات المتضررة من جراء القانون السابق ، وتصويت المهجرين في خارج القطر، ومقاعد الكوتا للأقليات، كذلك اعتماد القانون القائمة المفتوحة بدل القائمة المغلقة التي اعتمدت في انتخابات 2005، كما أن الأحزاب الصغيرة حرمت من احتساب نسبة الأصوات التي لا تؤهلها للحصول على مقعد نيابي بخلاف قانون 2005، إذ باتت هذه الأصوات تحتسب للقوائم الكبيرة بما يعد تصفية للقوى السياسية الصغيرة [1]. أي انه جاء ليعبر عن تنازع إرادات القوى السياسية الفاعلة في مجلس النواب وعكس منطق الصراع الذي حكم الوضع السياسي في العراق، فالمناقشات التي صاحبته بَيَّنَت الاصطفافات السياسية وكرست أزمة الدولة الجديدة .

وفي تشرين الثاني 2013 صدر عن مجلس النواب تعديل قانون الانتخابات من خلال أعتمادة لنظام "سانت لاغي المعدل" وهو صيغة رياضية في توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وتسمح بوجود الكيانات والائتلافات الصغيرة ويعطيها مساحةً معقولةً في ميدان التنافس الانتخابي ولذلك عمدت الائتلافات الكبيرة في المشهد الانتخابي العراقي إلى بناء كيانات صغيرةً تابعة لها لتعود وتندمج بعد حصولها على عدد من المقاعد وهذا الأمر حصل في انتخابات مجالس المحافظات عام 2013 ، وإلى جانب هذا جاء القانون ليوزع المقاعد داخل القائمة الواحدة من خلال إعادة ترتيب تسلسل المرشحين استنادا على عدد الاصوات التي حصل عليها كلا منهم ، ويكون الفائز الاول من يحصل على أعلى الاصوات وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين وفي حالة تساوي اصوات المرشحين لنيل المقعد الاخير يتم اللجوء الى القرعة بحضور المرشحين او ممثلي الكتل المعنية [2].

وفيما تضمن تعديل قانون الانتخابات النيابية لعام 2018 عدة اجراءات منها إلزام المفوضية بإعادة العد والفرز يدوياً لكل المراكز الانتخابية في عموم العراق وبأشراف مجلس القضاء الأعلى مع إلغاء نتائج

(1) نيفين مسعد، محاضرات في النظم السياسية : مناقشة قانون الانتخابات والأزمة العراقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009) .

(2) انتخابات العراق 2014: تكريس النخب السياسية للتقسيم الطائفي/ تقدير موقف/ تقرير صادر عن المركز العربي ، 23أبريل ، 2014 ، متاح على الرابط : https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/iraqs

الخارج والتصويت المشروط في مخيمات النازحين باستثناء اصوات الكوتا مع ايقاف عمل المفوضين واستبدالهم بقضاة ومنح إدارة المراكز الانتخابية في المحافظات للقضاة المنتدبين هذا التعديل بمضامينه المشروطة من الناحية القانونية ربما يخالف الدستور العراقي وقانون عمل المفوضية ، إلا أنه من الناحية الواقعية يعد أجراءً منطقياً؛ وذلك لأنه يعيد ثقة الناخب العراقي بالعملية الانتخابية والسياسية بشكل عام، لاسيما مع الضجة الإعلامية والتلكؤات التي واكبت عملية الانتخابات وإعلان النتائج ، فضلاً عن ذلك هناك اشكاليات قانونية وسياسية تتعلق بهذا التعديل منها ما يتعلق بإلغاء اصوات الخارج والتصويت المشروط المخالف لقانون المفوضية وللدستور العراقي ، ومن الناحية السياسية فأن هذا التعديل ادى الى حدوث تغيير في نتائج الانتخابات على مستوى القوى السياسية وعلى مستوى المرشحين [1].

وجاء تعديل قانون الانتخابات الاخير تحت ضغط الحركات الاحتجاجية في تشرين الاول 2019 ، إذ قام مجلس النواب العراقي بتشريع قانون جديد للانتخابات النيابية في 24/ 12/ 2019 (جرى استكماله ونشره في الجريدة الرسمية في 9/ 11/ 2020)، استجابة لمطالب المحتجين ولضمان عدالة التمثيل ونزاهة احتساب الأصوات ، فاعتمد على نظامَ الترشيح الفردي بدل القوائم، ونظام الأغلبية (أي الفائز من يحصل على أعلى الأصوات) بدل التمثيل النسبي، والدوائر الانتخابية المتعددة داخل كل محافظة (83 دائرة لعموم العراق) بدل دائرة واحدة لكل محافظة ولذلك، فإن النظام الانتخابي المتقدم في بلدٍ ما، قد يصبح نظاماً غير منصف في بلدٍ آخر فلا يحقق مقداراً كافياً من الديمقراطية أو الاستقرار السياسي بحسب نسبيات الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة به ، فلا يتعلق الأمر –فنياً– بفقرات القانون الانتخابي ومواده وأساليب الترشيح والانتخاب والتمثيل فيه فحسب، بل يتعلق –جوهرياً– بسوسيولوجيا وسيكولوجيا السلوك الانتخابي للناس وديناميات المتشعبة أيضاً، في تعاملها المتعدد الاحتمالات مع فقرات القانون وبمعنى أكثر تحديداً لا توجد قوالب أو نماذج مطلقة في صوابها أو خطئها عند الحديث عن النظم الانتخابية [2].

فهل يمكن عدّ هذا القانون بمجمله لصالح الحراك الاحتجاجي الساعي للتغيير وممثلاً للجديد الذي يولد أم أمتداداً للقوانين السابقة التي كرست أركان القوى التقليدية .

3_ خريطة الاحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية :

(1) ميثاق مناحي العيسى ، التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي 2018: قراءة سياسية، مقال منشور على مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، تاريخ النشر 2018/6/11، متاح على الرابط : http://fcdrs.com/polotics/1072

(2) فارس كمال نظمي ، قانون الانتخابات الجديد في العراق: تجميعُ الهوية الوطنية أم تشظيتُها؟ ،مقال منشور على موقع العربية ، 2022، متاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/politics/2020/11/16

شهد النظام السياسي العراقي بعد نيسان 2003 عودة أغلب الاحزاب لممارسة نشاطاتها السياسية وشكلت أئتلافات شملت كل أطياف الشعب العراقي وقومياته وأقلياته وأقاليمه لخوض الانتخابات المحلية والنيابية وشارك بعضهم بشكل منفرد كقائمة سياسية تمثل حزبًا أو حركة سياسية ، ومن أبرزها حزب الدعوة _التيار الصدري _حزب الفضيلة _مجلس الحوار الوطني _الجبهة العراقية للحوار الوطني _مؤتمر أهل العراق _قائمة عراقيون _الاتحاد الإسلامي الكردستاني _وحركة التغيير _ مجلس صحوة العراق _ كتلة المصالحة والتحرير _ منظمة أنصار الدعوة _تيار الإصلاح الوطني، ومؤسسة شهيد المحراب _الحركة الشعبية للكرد الفيلية_ حزب التجمع الوسطي، وتجمع العدالة والمساواة، وحزب الأمة العراقية الديمقراطية وغيرها من الائتلافات السياسية التي تغيرت تسمياتها في الانتخابات المتعاقبة[1].

ومن خلال ذلك يتبين بان الانتخابات العراقية أفرزت مجموعة من الحقائق المهمة في مقدمتها أن الشعب العراقي لم يشأ أن يعطي ثقته الكاملة لتيار سياسي أو لتحالف انتخابي أو لزعيم بعينه، ولكنه وزّع خياراته بين معظم القوى السياسية بنسب متفاوتة تعكس حالة الانقسام الحاد حول هذه التيارات والأحزاب والقوائم الانتخابية والزعامات السياسية ، كذلك أظهرت النتائج شدة الحرص على التغيير مما يعني وجود حالة عزوف ورفض شعبي للمجالس المنتهية [2]. والجدول ادناه يبين الاحزاب السياسية وعدد المقاعد التي حصلت عليها في الدورات الانتخابية النيابية المتتالية :

الدورة الانتخابية	الاحزاب السياسية وعدد المقاعد التي حازت عليها داخل قبة البرلمان								العدد الكلي للمقاعد
2005	الائتلاف العراقي الموحد 128/	التحالف الكردستاني /53	جبهة التوافق العراقية 44/	القائمة العراقية 25/	جبهة الحوار الوطني 11/	الاتحاد الاسلامي الكوردساني /5	المصالحة والتحرير 3/	قائمة رساليون 2/	275
	جبهة التركمان 1/	قائمة الرافدين/ 1	قائمة مثال الألوسي 1/	الإصلاح والتقدم اليزيدية/ 1					
2010	القائمة العراقية	أئتلاف دولة	الائتلاف الوطني	التحالف الكوردستاني	قائمة التغيير	التوافق الوطني	أئتلاف وحدة	الاتحاد الاسلامي	

(1) عمر عبد العزيز، الخارطة السياسية للساحة العراقية، تاريخ النشر 2009/12/12، متاح على الرابط: http://www.alrashead.net، وللمزيد من التفاصيل انظر: قاسم حسن العبودي، التعددية الحزبية: نظرة تاريخية ، تاريخ النشر 2008/8/7 متاح على الرابط: www. altareekh. Com .

(2) محمد السعيد إدريس، العراق وأزمة الخيارات السياسية، صحيفة الخليج الإماراتية، 21-أذار-2010.

	91/	القانون 89/	70/	تاني /43	كوران/8	العراقي 6/	العراق 4/	الكوردستاني 4/	325
	الجماعة الاسلامية الكوردستانية /2	قائمة الرافدين 3/	المجلس الشعبي الكلداني 2/	الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم /1	المهندس محمدالشبكي 1/	خالد أمين رومي /1			
2014	أئتلاف دولة القانون/ 92	كتلة الاحرار/ 33	أئتلاف المواطن 29/	أئتلاف متحدون للاصلاح 23/	أئتلاف الوطنية 21/	الاتحاد الوطني الكوردستاني /19	الحزب الديمقراطي الكوردستاني /25	أئتلاف العربية 10/	328
	حزب التغيير الكوردستاني التغيير /9	حزب الفضيلة والنخب 6/	أئتلاف الاصلاح الوطني 6/	ديالى هويتنا /5	أئتلاف العراق 5/	الحزب الاسلامي الكوردستاني/ 5	التحالف المدني الديمقراطي /3	تحالف الاصلاح الوطني 6/	
	فيما جاءت قوائم (تجمع الكفاءات والجماهير _ جبهة تركمان كركوك _السلام الكوردستانية _ الاتحاد الاسلامي الكوردستاني _ قائمة الرافدين _ المجلس الشعبي الكلداني _ أبناء العراق_ أئتلاف الوفاء العراقي) بواقع مقعدين لكل منهم وحازت الكتل (أئتلاف عرب كركوك _تحالف صلاح الدين الوطني _كرامة _الائتلاف الوطني في صلاح الدين _ حزب الدعوة الاسلامية تنظيم الداخل _ أئتلاف العراق _ مجلس احرار الشبك _ قائمة الوركاء الديمقراطية _ الحركة الايزيدية للاصلاح والتقدم _ تجمع الشراكة الوطني _ التضامن في العراق _ائتلاف البديل المدني المستقل _أئتلاف خلاص _تيار بناء الدولة _كتلة صادقون) بواقع مقعد لكل منهم .								
2018	سائرون 54/	أئتلاف الفتح/ 47	أئتلاف النصر/ 42	أئتلاف دولة القانون 26/	الحزب الديمقراطي الكوردستاني /25	أئتلاف الوطنية 21/	أئتلاف الحكمة 19/	الاتحاد الوطني الكوردستاني /18	329
	أئتلاف القرار العراقي 14/	جبهة تركمان كركوك/ 3	حركة التغيير الكوردية 5/	الجيل الجديد/4	الانبار هويتنا/6	نينوى هويتنا /3	قلعة الجماهير 3/	التحالف العربي 3/	
	فيما جاءت قوائم (بيارق الخير _تمدن_ الكفاءات_ عابرون_الجماعة الاسلامية _بابليون _الاتحاد للديمقراطية والعدالة _ الاتحاد الاسلامي الكوردستانية) بواقع مقعدين لكل منهم وحازت الكتل (المدني الديمقراطي _ الحزب المدني _التحالف من أجل الديمقراطية _ تجمع رجال العراق _ المجلس الشعبي الكلداني _ حزب النهج الديمقراطي _ أئتلاف الرافدين _ صلاح الدين هويتنا_) بواقع مقعد لكل منهم فيما توزعت المقاعد الحدى عشر على المستقلون .								
	الكتلة الصدرية 73/	أئتلاف تقدم /37	أئتلاف دولة القانون 34/	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	الاتحاد الوطني الكوردستاني /17	تحالف الفتح /17	قوى الدولة الوطنية 4/	تحالف العقد الوطني 4/	

2021					تاني /32			329
	تحالف حركة حسم للاصلاح /3	حركة بابليون /3	جماهير نا هويتنا /3	حراك الجيل الجديد /9	تحالف تصميم /5	حركة أمتداد /9	تحالف عزم /14	أشراقة كانون /6
	فيما جاءت قوائم (المشروع الوطني _ تحالف النهج _ تجمع اهالي واسط المستقل _ التحالف العربي في كركوك _المكون الفيلي _ قادمون _ الجماهير الوطنية_ تحالف الامال الوطني _ الشبك _ المنتج الوطني _ الصابئة _ حركة بلادي _ حقوق _ الايزيديون _ اقتدار _ تيار الفراتين _ الوفاء والتغيير _ جبهة تركمان العراق _ السند الوطني _ جماعة العدل الكردستانية) بواقع مقعد واحد لكل منهم فيما فاز مجموع المرشحين المستقلين الذين قدموا أنفسهم خارج إطار الأحزاب والكيانات السياسية وفازوا في هذه الانتخابات بـ 43 مقعداً.							

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على الوكالة العراقية الاخبارية ، متاحة على الرابط : https://www.ikhnews.com/index.php?page=article&id=122765 كذلك ينظر: مانشرته جريدة الصباح في عددها ذي العدد 1923 في 2010 /3/30 و ينظر :https://www.alaraby.co.uk/politics/

ولا شك أن حالة تقارب النتائج بين القوى السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية المتتالية وعدم حصول أحد على الاغلبية المطلوبة أدت إلى إشكال كبير في تشكيل تحالفاً نيابياً يؤمن الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة .

ثانيا : أشكالية تشكيل الحكومات العراقية بعد 2003

تكمن أشكالية تشكيل تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 في طريقة أختيار النظام الانتخابي الامثل والقادر على تحقيق العدالة في توزيع المقاعد البرلمانية حسب الأصوات المتحصله والعمل بمبدا التداول السلمي للسلطة لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة ، فضلاً عن أشكالية بعض بنود الدستور والعوز التشريعي أسهمت في عدم تفاهم الكتل والاحزاب السياسية في حسم الكثير من الخلافات في رؤية بناء النظام السياسي ، على ضوء ذلك قسم هذا المحور الى :

1_ إشكالية الدستور والعوز التشريعي بعد 2005:

يعد الدستور الوثيقة الرسمية والتي تتضمن مجموعة من القواعد المكتوبة او العرفية التي تحدد الطريقة التي تمارس بها مباشرة القوة الحاكمة من قبل الافراد القابضين عليها ، وان الدستور الناضج يمر بثلاث مراحل سياسية وهي: [1]

(1) حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ط1 (بغداد، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، 2008)، ص216.

أ- مرحلة التصورات والرغبات والاراء والحاجات والارادات التي تمثل جميع مكونات الشعب وهي المرحلة الأوسع والاهم وتقع على عاتق المفكرين والنخب والقيادات وينبغي ان تتم في مساحة واسعة وان تأخذ مداها الزمني.

ب- مرحلة التكيف مع الظروف السياسية وطبيعة المراحل التي تتصل بالظروف الاقليمية والدولية، وهي مرحلة تقع على عاتق فقهاء السياسة ومنظريها.

ج- انضاج النص والصياغة القانونية وهي مرحلة فنية تقع على عاتق الخبراء في القانون الدستوري وذوي الخبرات العالية في مجال الصياغة وترتيب النص القانوني.

لكن الدستور العراقي الدائم لم يحصل على الفرصة المناسبة ليستوعب كل هذه المراحل، وكان الخلل في ابعاد بعض الشرائح ومحدودية الأراء التي تم الإستفادة منها خصوصاً في قضايا جوهرية تتعلق بشكل الدولة الجديدة واسلوب الحكم والعلاقة بين السلطات، فقد كان دستور 2005 جامداً لكون اللجنة المكلفة بكتابة الدستور اتخذت نهجاً تفصيلياً في عدد من المواد بينما كتبت فقرات اخرى بشكل اجمالي عام، مما زاد من مساحة الخلاف بين الاطراف المشاركة في الصياغة فاحتوى على مبادئ دستورية عامة وواضحة في موضع توافق عام بين الجميع ، وفي المقابل اكثرت من عبارة على ان تنشئ بقانون في مواد اخرى وهذا يدل على نوع من الارباك وعدم وضوح الرؤيا عند مشرعي الدستور في حين وضع اجراءات معقدة في حالة التعديلات الدستورية واشتراط التعديل موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب وموافقة الشعب بالاستفتاء على التعديلات ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة ايام [1] .

كما منع الدستور اي اجراء لتعديل المواد التي من شأنها الانتقاص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، الاّ بموافقة السلطة التشريعية في الأقليم المعني وموافقة اغلبية سكان الاقليم بالأستفتاء العام كما ورد في المادة 126 الفقرة رابعاً ، لكن الدستور جاء بالمادة (142) والتي استثناها مما ورد في احكام المادة 126 الخاصة بالتعديلات الدستورية وهذا الأستثناء يبقى ساري المفعول الى ان تنتهي اللجنة التي تعنى بمسألة التعديلات الدستورية أعمالها[2].

وبقيت التعديلات الدستورية بعيدة كل البعد عن السقوف الزمنية مما ادى الى صعوبة الوصول الى التوافقات اللازمة للتعديل .

---

(1) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مصدر سبق ذكره، ص128.

(2) اثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، ط1،(بيروت ، دار البصائر للطباعة والنشر، 2011) ، ص 129.

وعلى الرغم من تأكيد لجنة التعديلات بأنها توصلت لحلول نحو احدى وخمسين مادة مختلف عليها الاّ انها أخفقت في حسم المادة (140) الخاصة بكركوك والمناطق المتنازع عليها فلم تستطع اصدار توصيات بشأنها وظلت المناطق المتنازع عليها مسألة مثيرة للخلاف فضلاً عن المواد المتعلقة بالنفط والغاز[1]. لكون القوى السياسية الحاكمة أستخدمت الريع النفطي كأداة للأسترضاء السياسي فلا غرابة ان يثير الجدل حول عائدات النفط في الاواسط السياسية .

2_ أشكالية الكتلة النيابية الأكبر :

يثار الجدل بعد كل عملية انتخابية حول نص المادة (76) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والمتضمنة " تكليف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الآكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية " وأثيرت هذه المسالة كاول مرة خلال الانتخابات التشريعية لعام 2010 [2]:

1- الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2010 وحصول القائمة العراقية على (91) مقعد نيابي متفوقة على أئتلاف دولة القانون بمقعدين وهذا الأمر جعل السياسيين في تباعد وتناحر مما عقد المشهد السياسي إذ تمسك كل من التحالفين بحقه في تشكيل الحكومة فهناك كتلة فائزة واخرى جمعت عدداً اكثر من خلال تحالفها مع بعض الكتل السياسية الاخرى ، ما أخر تشكيل الحكومة سبعة أشهر .

2- الانتخابات التشريعية عام 2018 التي زادت المشهد السياسي تعقيداً بين الرأي التفسيري للمحكمة الاتحادية بقرارها ذي العدد 25/اتحادية /2010 الصادر بتاريخ 2010/3/25 وبين الكتلة الفائزة بالانتخابات والأكثر عدداً ، واحتدم الخلاف بين كتلة سائرون وكتلة البناء وذهبت كل منهما نحو تشكيل الكتلة الأكثر عدداً من خلال التحالفات السريعة للوصول إلى رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة وفشلت كلا الكتلتين من اعلان الكتلة الأكثر عدداً في الجلسة الأولى ما جعل التسويات السياسية والتوافقات تفرض نفسها بقوة .

3- ولادة حكومة توافقية ضعيفة برئاسة السيد عادل عبدالمهدي بالكاد أكملت عامها الأول وهي غارقة بالمشاكل السياسية وانتهى أمرها بالاستقالة تحت ضغط التظاهرات والإعتصامات

(1) رمزي سلمان، السياسة النفطية، ملف العراق الى اين ؟، العدد503 (بيروت ، مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ، ص205.

(2) محمد عبد جري ، أشكالية الكتلة الاكبر بين النص والتأويل ، مقال منشور في شبكة أخبار العراق ،2021/10/28، متاح على الرابط : https://aliraqnews.com/%D8/.

التشرينية وكان البديل حكومة جديدة من أهم برامجها اجراء انتخابات مبكرة وقد حصل ذلك فعلاً وجرت الانتخابات يوم 2021/10/10 بعد تأجيلها لمرة واحدة حين كان من المقرر اجراؤها بتاريخ 2021/6/6 .

4- عقب أنتخابات 2021 برزت مشكلة الكتلة الأكبر عدداً وسجلت حكومة السيد السوداني أطول فترة تشكيل تجاوزت تسعة أشهر ، إذ حاولت الكتل والاحزاب السياسية عرقلة التشكيل من خلال تفسير نص المادة 45 من قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020 خاصة بعد الاجتهادات التي بدأ يطلقها البعض من المختصين بالقانون في حين أن النص القانوني واضح جدا ولا يحتاج الى اجتهاد أو تفسير وجاء بما يتلائم مع رأي المحكمة الاتحادية اعلاه .

5- أنسحاب تداعيات الكتلة الاكبر الى أنتخاب رئيس الجمهورية وبعد تقدم نواب عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تفسيراً حول المادة (70) من الدستور العراقي النافذ والنصاب الواجب توفره لانتخاب رئيس الجمهورية أجابت المحكمة الاتحادية بانه "ينتخب مجلس النواب رئيسا للجمهورية من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي مجموع عدد اعضاء مجلس النواب الكلي ويتحقق النصاب بحضور ثلثي مجموع عدد اعضاء مجلس النواب الكلي" ، ووفقا لذلك فان قرار المحكمة الاتحادية رجح الذهاب الى الحالة التوافقية او أي مضمون من مضامينها مثل المحاصصة او التقاسم المكوناتي والسياسي والحزبي[1].

ومن خلال ماتقدم يتبين بان تشكيل الحكومة عقب الانتخابات التشريعية المتتالية أنتجت حكومات توافقية ضعيفة فضلاً عن الرأي الذي جاءت به المحكمة الاتحادية والذي كرس لتقاسم السلطة ما أفقد ثقة الناخب بالسياقات الدستورية والعملية الديمقراطية والنظام السياسي برمته.

3_ أشكالية تعديل قانون الانتخابات على تشكيل الحكومة

تستقطب الانتخابات حيزا مميزا من الاهتمام بوصفها الوسيلة التي تنتقل بها السلطة وتتجدد بها دماء الديمقراطية ، من هنا تنبعث الحاجة لدراسة التداعيات التي سيلقيها التعديل على مستقبل العملية السياسية وتشكيل التحالفات السياسية والتي يمكن إجمالها بالاتي [2]:

---

(1) أسعد كاظم شبيب ،الأثر السياسي لتفسيرات المحكمة الاتحادية العليا في العراق ، مقال منشور على مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، 2022/2/21، متاح على الرابط : https://www.mcsr.net/news731 .

(2) سامر مؤيد عبداللطيف ، التعديل في قانون الانتخابات العراقي: الدواعي والدلالات والأبعاد، العدد 10،(كربلاء المقدسة ، جامعة أهل البيت عليهم السلام ، 2010) ، ص ص 90 -92 .

أ- اعتماد نمط معين من الانظمة الانتخابية كفيل بتغير نمط التفاعلات داخل الكيانات السياسية ويمارسون من خلالها دورا حيويا في توجيه خارطة الاستقطابات الشعبية وصياغة نمط التحالفات السياسية ونوعية تخندقاتها.

ب- تجديد مباني الشرعية ومصادرها للتعبير عن حالة الرضا والقبول التي قد يبديها المواطنون إزاء النظام وممارسة السلطة فهي القاعدة النابعة من ضمير الناس وقناعاتهم وتأييدهم والابلغ تاثيرا من أي قاعدة قانونية ؛ فالرضا عامل نفسي وقيمة معنوية لا تترتب إلا بناءا على تفاعل إيجابي بين المواطنين والسلطة،

وقد استجمعت الشرعية قواها في مستهل التجربة الديمقراطية لعراق ما بعد عام 2003 بمساندة اجتماعية دينية رسختها التقاليد والاعراف والانتماءات الطائفية بعيدا عن تاثير أي سياق عقلاني منبعه القدرة على الانجاز والكفاءة .

ت- فى ضوء معطيات المشهد الانتخابي لعام 2021 وتداعياته على الساحة الداخلية فإن نتائج الانتخابات البرلمانية أسفرت عن تغيير حقيقي في طبيعة التحالفات البرلمانية والتى عدَت الأكثر أهمية، الأأن أنسحاب الكتلة الصدرية أعادت الى الواجهة النمط التقليدي من الحكومات الائتلافية التى تقاسمت المناصب الوزارية على أسس من "المحاصصة التوافقية" بين تكتلاتها وأحزابها السياسية المختلفة [1].

وفي ضوء ذلك يتبين بان تعديل القوانين الانتخابية منذ انتخابات عام 2005 فصعوداً ، أنتجت حكومات قائمة على أساس الشراكة الوطنية (التوافقية) وهي غالباً ماتكون حكومات متذبذبة الأداء وخاضعة للتوافق السياسي بين القوى الرئيسة سيما على مستوى قادة الكتل والزعامات السياسية وهذا من شأنه تعطيل ممارسة دورها الطبيعي في أدارة مؤسسات الدولة الرسمية ، وعليه فأن مدى نجاح الحكومة من عدمه يتوقف على طبيعة التفاعلات (الصراعية او التعاونية) بين الشركاء وتجاوز أزمات البلد وصولاً لمأسسة السلطة.

(1) صافينار محمد أمين ، الانتخابات التشريعية في العراق :حدود التغيير الممكنة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية ، القاهرة ، تشرين الاول 2021 ، مقال منشور على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17277.aspx

ثالثا: تداعيات تشكيل الحكومات العراقية وتدني الاداء الحكومي

كما هو معلوم أن من أهم أهداف العملية الانتخابية تشكيل حكومة جديدة وفق نتائج الانتخابات وعادة ما تكون الحكومة مختلفة عن سابقتها سواء في النهج أو الأداء ، الا إن الحالة العراقية أمتازت بتشكيل حكومات توافقية بمعنى لا أغلبية سياسية حاكمة ولا أقلية سياسية معارضة ما يؤدي الى غياب المعارضة البرلمانية وفقدان دورها الرقابي نتيجة أستشراء المحاصصة على أساس الطوائف والمذاهب وتقاسم المناصب والمغانم داخل الكابينة الوزارية لتشكلها على الاغلب من خليط من المتناقضين والمتقاطعين فكريا وسلوكيا ماأنعكس سلباً تجاه جودة الاداء الحكومي وتنامي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكما مبين ادناه :

1_ تدني الاداء الحكومي في تقديم الخدمات : بعد تشكيل الحكومة العراقية الاولى عام 2005 رافقها الكثير من المآخذ بسبب التوافقات السياسية والمحاصصة بين الكتل الفائزة واعتماد النسبية في توزيع الوظائف والمناصب السيادية ، واصبح نظاماً يطبق في مؤسسات الدولة كافة [1]. وهذا النمط من الحكم قد خلف مخرجات سلبية في النظام السياسي العراقي منها [2]:

أ- المحاصصة الحزبية : يتمثل هذا الاسلوب بتقسيم وظائف السلطة بين الكتل البرلمانية بهدف إستمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب، لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية لاعلى أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية ، أي أعتماد دولة المكونات بدلاً عن دولة المواطنة وإن إستمرار هذا النهج سوف يمكنه ان يصبح عرفاً دستورياً.

ب- غياب المعارضة السياسية : إن إعتماد الديمقراطية التوافقية كنمط حكم يؤدي بواقع الحال الى الغاء المعارضة ، أي إن أشراك جميع الاحزاب والقوى السياسية في السلطة التنفيذية يعني إنعدام المعارضة والتي بدورها تؤسس الى أنعدام الرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية .

ت- تجزئة المجتمع بسبب إنتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات وهذا التخلف هو تراكمي بسبب تراجع وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية من رفع مستوى المواطنة في نفوس

(1) زيد عدنان محسن ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراقي بعد عام 2005 أنموذجاً)، العدد 49 ، بغداد ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، 2017 ، ص 231 .

(2) المصدر نفسه ، ص ص 247_249 .

الافراد مقابل صعود الهويات الفرعية، مما دفع بالاحزاب والقوى السياسية كافة إلى عدم ثقتها بالمكونات الاخرى .

ومنذ تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة ولغاية الانتخابات البرلمانية الاخيرة عام 2021 ، تاثرت كافة القطاعات الرسمية بتقاسم المناصب بحجة ارضاء المكونات ما انعكس سلباً على أدائها السياسي في تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم والكهرباء والنقل والاتصالات وغيرها من القطاعات الخدمية الاخرى ، أي ان البنية الاقتصادية العراقية تعاني من مشكلات بنيوية والتي أثرت بشكل مباشر في أختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة الصناعة والزراعة بالاضافة الى مشكلات ناجمة عن سوء الادارة والتخطيط السليم، فالسمة الريعية للاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات السابقة بعد 2003 كانت نتيجتها تباطئ في تنمية الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بشكل كلي على الريع النفطي لكثافة رأس المال وقلة استخدام الأيدي العاملة ولا يوظف هذا القطاع في الحقيقة سوى(2-3%) من العمالة المتوافرة في السوق، ولذلك لجأت الحكومات العراقية المتعاقبة الى تضخيم الجهاز الإداري للدولة واستيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب في المؤسسات العسكرية والأمنية وفي منشأت القطاع العام بما يفوق متطلباتها الحقيقية، ورغم ذلك تبقى هذه القطاعات عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الملتحقين بسوق العمل فنتج عن ذلك تفشي ظاهرة البطالة ، وهذا مؤشر على فشل التنمية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي [1]. ولايزال الاداء المؤسسي الحكومي في العراق غير فعال عن تلبية احتياجات المواطنين .

عليه يمكن القول بأن السياسات العامة للحكومات العراقية بعد 2003 أعتمدت على السياسات المالية أكثر من جانب القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية، إذ نشأت بسبب ذلك سوق مالية تعتمد على التحرر المالي مع وجود تحرر تجاري منفلت، وإهمال عناصر اقتصاد السوق الاخرى كالتنوع الاقتصادي وفرض قيود على الموازنة العامة لتحقيق الكفاءة الانتاجية وتعظيم الموارد وتهيئة بيئة قانونية من أجل ضمان حقوق الملكية وفق متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق[2]. ما أدى الى تسريح أعداد كبيره من العاملين فيها بسبب عمليات الهيكلية التي تجري وفق متطلبات الاستثمار، وهذا الواقع ترك آثاراً

(1) خضر عباس عطوان واخرون، السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة : سياسة استهداف التضخم ، العدد28 ،(بغداد، مجلة السياسية الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،الجامعة المستنصرية، 2015) ، ص 489.

(2) مظهر محمد صالح، الاقتصا، الاقتصاد الريعي المركزي و مأزق انفلات السوق : رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، (بغداد، بيت الحكمة، 201) ، ص 194.

اجتماعية بزيادة نسبة العاطلين عن العمل وشيوع ظاهرة البطالة والقضاء تدريجياً على الصناعة الوطنية[1] .

بالإضافة إلى ذلك وصل مستوى الإحباط بين العراقيين أواخر عام 2019 الى أعلى مستوياته ، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات شعبية حاشدة في بغداد والعديد من مدن جنوب العراق مطالبة بتوفير المتطلبات الأساسية لحياة حرة وكريمة بما في ذلك الدخل والسكن والتعليم ، على الرغم من أن المرشحين والسياسيين يواصلون إعادة تدوير هذه الآمال والتطلعات في شعارات حملاتهم الانتخابية كوعود متكررة لم يتم الوفاء بها ، كما شهدت احتجاجات تشرين الاول 2019 ، التي وُصفت بأنها "إحدى أكبر التحركات السياسية الشعبية" للتعبير عن دولة تقوم على المواطنة ومؤسسات مستقرة وتوزيعا أكثر عدلا وإنصافا للثروة ومستويات معيشية أعلى ، ودولة توفر الأمن وتحتكر استخدام القوة ، وقضاء يتسم بالشفافية والكفاءة والمصداقية [2]. ونظام سياسي أكثر تمثيلا وملبي لاحتياجاتهم .

2_ توسع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي :

إن إعادة تشكيل الدولة في العراق بعد 2003خضع لتوجيهات ورغبات الإدارة الأمريكية المتمثلة بقوات الاحتلال وسلطتها التي كان لها القرار الأول والأخير مع منح بعض الصلاحيات للجهات السياسية العراقية من خلال تشكيل مجلس بصلاحيات حكم واسعة يكون تحت وصايتهم وتوجيهاتهم ويضم أعضاء يمثلون جميع الفئات والطوائف والأديان التي يتكون منها الشعب العراقي، فكانت ولادة مجلس الحكم بالصيغة الطائفية التي ظهر بها وعلى أساس حصص تمثل نسب تلك المكونات في المجتمع العراقي [3] . فضلاً عن ذلك فان من أسباب بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تتمثل بطبيعة المشاركة السياسية على أسس أثنية ، إذ تم اللجوء اليها كحالة انتقالية ولكنها أصبحت حالة دائمة ومتكررة على مدى امتداد الحياة السياسية والاجتماعية ما بعد 2003، أي أنها استندت الى تعدد الطوائف لتضعها في قوالب

(1) منى يونس حسين، اتّجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول ، العدد 26،(بغداد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة الاقتصادية ، 2011)، ص 147.

(2) نوفل الحسيني ، مرة أخرى العراق عند مفترق طرق ، مقال منشور على موقع ميدل أيست ، تاريخ النشر : ايار 2021 ، متاح على الرابط : https://www.mei.edu/publications/mrt-akhry-alraq-nd-mftrq-trq .

(3) جعفر عتريسي، العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى.. أولى معالم الشرق الاوسط الكبير،(بيروت ، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، ص 252.

سياسية وبذلك أصبحت الطائفية السياسية هي السمة البارزة في بنية النظام[1] . وقد نتج عن هذه الحالة تشتت المصالح بين الأطراف الرئيسة في المجتمع وعدم وجود رغبة حقيقية للعمل ضمن إطار قواسم مشتركة تدفع بالاتجاه الذي يبني مقتربات الدولة الواحدة.

وهذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ثبات وديمومة واستمرارية للمؤسسات الحكومية حتى في حالة وجود تغيرات واسعة في مركز السلطة السياسية، وكذلك وجود بناء مجتمعي متماسك ينتج عنه ثبات في المؤسسات الاجتماعية، فالاستقرار السياسي يشترط وجود سيطرة وتحكّم من النظام السياسي على التغييرات التي تواجهه من البيئة التي تحيطه، فالتغيرات والتحولات أمر حتمي ولكن يجب أن تكون ضمن حدود سيطرة النظام وضبطه، كما يشترط توفر السلم والابتعاد عن العنف مع وجود شرعية للنظام تظهر من خلال تقبل أفراد المجتمع له بشكل طوعي [2].

أما عدم الاستقرار السياسي فهو يرتبط بالحالة التي يمر بها المجتمع ومدى قوة وانضباط المؤسسات الاجتماعية وتكاملها والحدود التي تعمل فيها الروابط والعلاقات الاجتماعية، وتبرز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي عندما يكون هناك اختلال وأزمة في هذه العلاقات الرابطة بين وحدات النظام الاجتماعي تؤدي الى ضعف وتحلل في بيئة المجتمع بسبب حدة الصراعات الاجتماعية وعدم انتظامها وترتبط هذه الحالة مع طبيعة المؤسسات السياسية والقانونية ومدى تأثير وفاعلية هذه المؤسسات في أداء عملها وتوفير الحاجات والمطالب الشعبية، فكلّما كانت تلك المؤسسات ضعيفة في أدائها ولا تلبي الحاجات والمطالب الأساسية التي تردها من المجتمع، فأن سلطة الدولة ستدخل في طوق الأزمة وتبدأ بالتآكل في مواجهة تلك المطالب المتنامية، ومن ثَمَّ سيكون هناك مزيد من الفوضى السياسية والاجتماعية نتيجة التصادم بين المؤسسة السياسية والمجتمع والدخول في دائرة العنف والصراع وعدم استقرار المجتمع السياسي، ووفق هذا المنظور فأن عدم الاستقرار السياسي هو فشل يعتري النظام السياسي في مواجهته للاعتراضات والصدامات الجارية في المجتمع مما يؤثر في وجوده وشرعيته وقدرته على فرض وتنفيذ القانون[3].

---

(1) ابراهيم البدوي وسمير القدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، العدد 384،(بيروت ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص 95.

(2) فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، بيروت ، دار العلوم للتحقيق ، 2008، ص 244.

(3) حمدي عبد الرحمن ، العسكريون وازمة الحكم في افريقيا، (القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996) ، ص 124.

ومن مظاهر عدم الاستقرار يأتي[1] :

أ – التدهور الأمني المستمر : وهو من مظاهر ومؤشرات عدم الاستقرار السياسي في البلد، إذ تشهد الدول غير المستقرة سياسياً أوضاعاً أمنية متدهورة وغير مستقرة مع تصاعد أعمال العنف داخل المجتمع خصوصاً في فترات الانتقال والتحول السياسي من نظام الى آخر وما يرافق ذلك من تصفيات بين الطوائف والجهات السياسية المتصارعة وهذا ما لوحظ في الأوضاع التي شهدها العراق بعد 2003 وتصاعد أعمال العنف والعمليات العسكرية الأمريكية داخل المدن العراقية وتداعيات أحتلال عصابات داعش الارهابية لعدد من المحافظات العراقية ، وكل هذه الأوضاع والأحداث قادت الى ضعف النشاط الاقتصادي والتجاري وتوقف الاستثمار وشلل الحياة الاقتصادية وتصاعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتأثيرها في الوقت نفسه على الاستقرار المجتمعي.

ب – تزايد عدد الأزمات سواء الحكومية التي يظهر الخلل في بنائها المؤسسي، أم الاجتماعية المتمثلة بتصاعد موجة الإضرابات والمظاهرات والاعتراضات ضد الحكومة ونظامها السياسي، إذ تشير هذه الأوضاع الى وجود حالة عدم استقرار سياسي في البلد ناجم عن السياسات الحكومية التي تصبح دافعاً قوياً لنشوب مثل هذه الاضطرابات المتكررة والمؤثرة على استقرار النظام السياسي.

جـ – ضعف المؤسسات السياسية والحكومية وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين التي تشمل خدمات الصحة والعمل والتعليم بسبب انشغالها بالصراعات الشخصية بين الجهات والأطراف السياسية حول السلطة، فضلاً عن عدم وجود رؤية مشتركة وثابتة للبناء الدستوري تخفف من حدّة وعمق الخلافات الدائرة بين تلك الأطراف حول نصوصه وذلك بسبب تقاطع المصالح بينهم.

عليه فان واقع المحاصصة والطائفية السياسية قد تؤدي الى صعود طبقات سياسية قد لا يكون لها قبول وسط المجتمع أو أنها ليست ضمن تصورات وخيارات الناخبين بشكل عام مما يخلق مفارقة بين توجهات وخيارات الجمهور وبين ما ينتج عن توافقات النظام السياسي، ويُعد تكرار وتراكم هذه الأوضاع من الأسباب التي تؤثر في شرعية النظام وتقود الى عدم الاستقرار وما يتبعه من اعتراضات واضطرابات اجتماعية .

(1) سعيد كاظم أحمد ، دور النظام السياسي في التحولات الاجتماعية العراق بعد 2003 أنموذجاً ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2020) ص ص 186–192.

الخاتمة :

تاتي أهمية هذه الدراسة بوصفها مدخلاً في دراسة وتحليل تشكيل الحكومات العراقية ، ومارافقها من اشكالات عدة سواء كانت سياسية _ دستورية_ ثقافية _ اجتماعية اثرت بصورة مباشرة على طبيعة وآداء الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 والتي انعكست بدورها على مجمل العملية السياسية ، فأزمة تشكيل الحكومات أبتدات من عمل مجلس الحكم الانتقالي وصولاً لانتخابات تشرين 2021.

أولا: النتائج

1- أن بناء النظام السياسي بعد 2003 أستند الى مبدأ المشاركة السياسية عبر الانتخابات ولكن هذا البناء لم ينشأ على أساس هوية وطنية واحدة عابرة للمسميات للطائفية والدينية والقومية بل إنه أستند الى تلك التفرعات في صياغة اليات وطبيعة المشاركة وتوزيع المسؤوليات والمناصب .
2- عدم أنسجام الاحزاب والقوى السياسية المؤتلفة في الحكومة أدت الى تباينات مختلفة ومتناقضة في صدد برامج الحكومة وكيفية تنفيذها على أرض الواقع .
3- أهمال القطاعات الانتاجية والخدمية وانخفاض متوسط دخل الفرد واعتماده الكلي على النفط في وضع الميزانية السنوية للدولة شكلت عقبة في تعزيز الاستقرار السياسي والمجتمعي .
4- عدم التوازن بين السلطات واحتكار القرارات بيد سلطة واحدة جعل النظام السياسي في حالة لاتوازن وغير مستقر وأستغلال النفوذ للحصول على مكاسب شخصية (تبادل النفوذ أو المحسوبية) التي تؤدي الى تسميم الاجواء السياسية وتعرقل أداء الحكومة .

المقترحات :

1- اللجوء الى القواعد الدستورية في تشكيل الحكومة من خلال الحكم بالاغلبية بعيدا عن صيغ التوافق والمحاصصة الطائفية لخلق حالة من الفاعلية السياسية لدى المؤسسات الرسمية .
2- معالجة القصور في التشريعات التي تعيق تنفيذ البرنامج الحكومي وازالة التناقضات التي تعرقل تحقيق المواطنة الحقة .
3- التخلص من حجم الاضرار المجتمعية والسياسية التي تسبب الانقسامات الاثنية وغرس قيم المواطنة لترصين التكتلات المجتمعية والسياسية وجعلها صلدة في تحقيق برامجها الحزبية وترجمتها ضمن خطط الحكومات الوليدة .